حملة «خلوها تخيس» تؤتي أكلها

تجاوب نيابي وشعبي مع مقاطعة الأسماك لارتفاع أسعارها

■ الفضل: إذا كانت هذه الأسعار مبررة فاشرحوا وإن كانت مصطنعة أين دور حماية المستهلك؟!

شعار الحملة

الأسواق وقد بدت خاوية من أثر المقاطعة

■ الزلزلة: الغلاء دليل قاطع على جشع البعض الذي يهمه الثراء على حساب أهل الكويت

لقيت الحملة التي أطلقها بعض المواطنين بعنوان "خلوها تخيس" ، احتجاجا على ارتفاع أسعار الأسماك بشكل غير مسبوق ، تجاوبا نيابيا وشعبيا كبيرا ، فقد استنكر النائب نبيل الفضل ما تشهده أسعار الأسماك في الأسواق المحلية من ارتفاع جنوني، جعل الناس تتسابق على مقاطعة أسواق السمك في حملة استياء شعبي من هذه الأسعار، وقال : «نسأل وزير التجارة عن موقف وزارته من هذه الأسعار غير المسبوقة ، إذا كانت هذه الأسعار مبررة فاشرحوا للناس، وإن كانت مصطنعة ومرتكنة على الجشع، فأين دور حماية المستهلك؟!».

وتساءل الفضل : «أين دور وزارتكم أمام هذا الاستنزاف الظالم لحاجة الناس؟!، مضيفا : نتمنى أن نرى موظفي التجارة وهم يسحبون رخص البسطات التي تحاول إشباع أطماعها على حساب الناس».

من جانبه قال النائب د . يوسف الزلزلة، إن الغلاء الفاحش لأسعار الأسماك دليل قاطع على جشع البعض الذي لا يهمه عدم قدرة كثير من الناس على الشراء بل القصد هو الثراء على حساب أهل الكويت، والمشكلة الأكبر أن الحكومة تغض الطرف عن ذلك دون أن يكون لها أي تدخل لإيقاف جشع هؤلاء.

أضاف الزلزلة : يجب أن يكون لإدارة حماية المستهلك دور كبير في إغلاق محلات الجشعين من أصحاب رخص بيع الأسماك، وأيضا الدور يقع على وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير النفط الدكتور علي العمير المسؤول عن الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لفتح الباب على مصراعيه لتسهيل دخول الأسماك المستوردة ، حتى لا يصبح هناك مجال للاحتكار كما هو حاصل الآن».

■ الظفيري: الارتفاع الجنوني في أسعار الأسماك الأسماك يؤكد غياب للرقابة على الأسواق

■ المعيوف: موقف الحكومة مخجل من ارتفاع الأسعار فقد تخلت عن واجبها في المراقبة

■ عاشور : أين دور إدارة حماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة وهيئة الزراعة بالرقابة الفعالة

بدوره أعرب النائب منصور الظفيري عن مساندته لحملة «خلوها تخيس» ، مؤكداً أن الارتفاع الجنوني في أسعار الأسماك الأسماك يؤكد غياب للرقابة على الأسواق.

وطالب الظفيري وزارة التجارة وحماية المستهلك بضبط الأسعار و القيام بمزيد من الحملات التفتيشية، لاسيما وأن الأسواق حالة القلتان في الأسعار والزيادات المصطنعة.

أضاف أن الاقتصاد الجيد والمتين للدولة يخلق نوعا من الموازنة بين دخل الفرد وسعر السوق لكافة السلع ، بينما في بلادنا الموازنة الاقتصادية الصحيحة غير موجودة للأسف الشديد في ظل تراخي وإهمال وتقصير وزارة التجارة عن القيام بالدور المناط بها.

في السياق نفسه أبدى النائب عبدالله المعيوف استياءه من موقف الحكومة المخجل من ارتفاع الأسعار، مشيرا إلى ارتفاع أسعار الأسماك إلى مستويات قياسية، وسط تخلي الحكومة عن واجبها في مراقبة الأسعار.

وقال المعيوف: «من المخجل أن تتخلى الحكومة عن واجبها في مراقبة الأسعار بينما يقوم المواطن بمقاطعة شراء الأسماك للحد من الغلاء الفاحش وجشع البائع».

كما تساءل النائب صالح عاشور عن دور إدارة حماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة وهيئة الزراعة بالرقابة الفعالة على ارتفاع أسعار الأسماك.

وقال عاشور : «نحي الشعب الكويتي على مقاطعة شراء السمك لغلاء الأسعار ، ولكن أين دور وزارة التجارة قسم حماية المستهلك وهيئة الزراعة بالرقابة الفعالة؟» ، مضيفا : «وفي نفس الوقت عليهم كذلك حماية أصحاب البسطات من ارتفاع إيجار البسطة إلى ٧٥٠ دينار وبالتالي تحميل المستهلك هذه الزيادة».

أحمد : اعتماد النتائج بنفس يوم المقابلة بالتزامن مع الانتهاء من مقابلة آخر متقدم

الحرس الوطني يعلن اختيار 50 مرشحاً لدورة الرقباء الأوائل

أعلنت الرئاسة العامة للحرس الوطني انه تم اختيار 50 مرشحا في دورة ضباط الصف (الرقباء الأوائل) للالتحاق بمعهد ضباط الصف في وزارة الداخلية للدراسة لمدة عامين ، حيث تم اعتماد مبدأ الشفافية في اختيار المرشحين الذين اجتازوا اختبارات القبول والفحص الطبي والمقابلة الشخصية وحصلوا على نتائج مرتفعة .

وصرح رئيس لجنة القبول العقيد ركن حمد سالم أحمد أنه وبتعليمات مباشرة من القيادة الكريمة في الحرس الوطني ممثلة في سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني ، ومعالي الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس الحرس الوطني، وسعادة الفريق ركن مهندس هاشم عبدالرزاق الرفاعي وكيل الحرس الوطني تم اعتماد النتائج بنفس يوم المقابلة بالتزامن مع الانتهاء من مقابلة آخر متقدم ، ووضع في الاعتبار الإجراءات والأسس والمعايير التي تضمن العدالة وتكافؤ الفرص بين الجميع حسب تعليمات القيادة العليا للحرس الوطني، وبما يتوافق مع استراتيجية الحرس الوطني في انتقاء أفضل العناصر للانضمام إلى صفوفه.

جانب من الاختبارات

التعليمات للدفعة

التسجيل

البرنامج عبارة عن جولات سياحية وترفيهية وتعليمية وثقافية للنزلاء

«الشؤون» تطلق برنامج «السياحة في بلدي» للترفيه عن نزلاء دور الرعاية

د. فاطمة الملا

أعلنت الوكيل المساعد لقطاع الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة فاطمة الملا إنجاز القطاع برنامجا اجتماعيا وثقافيا وترفيهيا لأبناء ونزلاء دور الرعاية الاجتماعية بعنوان «السياحة في بلدي».

وقالت الملا لـ (كونا) إن البرنامج عبارة عن جولات سياحية وترفيهية وتعليمية وثقافية للنزلاء في دور الرعاية من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والأحداث والأيتام بهدف تجديد نشاطهم وإدخال البهجة إليهم.

وأضافت أن برنامج (السياحة في بلدي) الذي سينفذ قريبا سيتم بموجبه وضع قائمة بالأماكن المقررة زيارتها والتنسيق مع الجهات المعنية قبل الزيارة لضمان تحقيق أهدافه في الترويح والترفيه عن الأبناء والنزلاء في دور الرعاية.

وأوضحت أن البرنامج يهدف إلى اصطحاب أبناء ونزلاء القطاع لزيارة الأماكن السياحية والترفيهية والتعرف على أهم معالم الكويت الثقافية والعلمية والترويحية.

وذكرت أن الزيارات ستشمل أيضا الأماكن الشعبية والتراثية والمجمعات والأسواق التجارية إضافة إلى المراكز العلمية والمتاحف التاريخية والمواقع الترفيهية بهدف توفير أجواء من السعادة والراحة للنزلاء.

وبينت الملا أن تنفيذ البرنامج سيبدأ قريبا فور الانتهاء من استكمال بعض التفاصيل الخاصة بالبرنامج حتى تكون عملية التنفيذ مكتملة من مختلف جوانبها.

ولفتت إلى أن البرنامج يندرج ضمن العديد من المشاريع التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في إطار اهتمامها الدائم بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة وخدمتها للنزلاء في مجمع دور الرعاية الاجتماعية.

وأشارت إلى أن هذا البرنامج يأتي بالتنسيق والتعاون مع شركة البترول الوطنية الكويتية «التي لها العديد من الاسهامات البارزة في قطاع دور الرعاية الاجتماعية مشيدة بدورها وما تقدمه من دعم للقطاع».

وذكرت أن القطاع عكف خلال فترة الصيف على دراسة هذا البرنامج وآلية تنفيذه من خلال اجتماعات متعددة عقدها مع المعنيين في دور الرعاية الاجتماعية ومؤسسة البترول الكويتية لبلورة فكرة المشروع بما يضمن تحقيق أهدافه الرئيسية.